

تقرير

شوقي عشقوني
lionbars@hotmail.comالصراع إلى تصاعدٍ في المدى المنظور
كيف سترد إيران على العقوبات الأميركية؟

فصل جديد يبدأ في المواجهة الأميركية - الإيرانية المفتوحة منذ أربعة عقود. مواجهة سياسية وديبلوماسية واقتصادية، تخللتها محطات أمنية لم تنزل يوماً إلى مواجهة عسكرية مباشرة. لكن الفصل الجديد قد يكون الأصعب، ونتائجه هي التي ستحدد موقع إيران على الخريطة الإقليمية وحجم دورها. لذلك فإن مجمل دول المنطقة معنية بهذا الفصل الجديد من المواجهة

يبدو أن طهران منخرطة في نزاعات وملفات المنطقة، وتقوم بدور أساسي في إعادة صياغة خارطة المنطقة السياسية والتوازنات والمعادلات الإقليمية، والصراع بينها وبين الولايات المتحدة إلى تصاعد، أقله في المدى المنظور. ليس في الأفق ما يوحي بأن ثمة قنوات خلفية تمهد لحوار بينهما، بل إن حملة الوعيد والتهديد التي أطلقتها إدارة الرئيس دونالد ترامب تشي بأن واشنطن في جعبتها الكثير.

فرضت إدارة الرئيس الأميركي أشد العقوبات على إيران مطلع تشرين الثاني الماضي، مستهدفة العديد من القطاعات الحساسة مثل الطاقة والشحن وبناء السفن والقطاعات المالية، وموجبها يعود أكثر من 700 من الأفراد والكيانات والسفن والطائرات إلى قائمة العقوبات، بما في ذلك المصارف الإيرانية الرئيسية ومصدرو النفط وشركات الشحن. تستهدف العقوبات أيضاً



طهران تزداد تشدداً ومستعدة لتحريك أوراقها الإقليمية.



يكرر الرئيس الأميركي مع إيران الاستراتيجية التي طبقها مع كوريا الشمالية.

مبيعاتها وايضا الاتفاق النووي مرهون الى حد كبير بابع دول اسبوية هي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. الدولتان الاولى والثانية قالتا انهما ستستمران في شراء النفط الإيراني، كذلك فعلت تركيا. اما اليابان وكوريا الجنوبية فان وضعهما مختلف تماما بسبب قوة التأثير الأميركي عليهما لاسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية. بالتالي من الصعب الجزم بما سيكون عليه موقفهما.

من هذه الزاوية، تبدو مطالب إيران من الدول الأوروبية بأن تعوض لها النقص المتأني من العقوبات الأميركية، وفق مصدر رسمي فرنسي، غير واقعية بسبب الحجم المحدود قبل العقوبات للواردات النفطية الأوروبية من جهة، وبسبب خوف الشركات من العقوبات الأميركية.

"التزامكم الاتفاق النووي ليس هدية تقدمونها لنا، إنما هي مصلحتكم، لكن الاتفاق وحده لم يعد يكفي للإبقاء على التعاون الدولي معكم لأن العالم قد تغير". هذه هي الرسالة التي وجهها الأوروبيون إلى إيران.

في المقابل، ثمة رسالة جماعية من الدول التي ما زالت متمسكة بالاتفاق (فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين) إلى الولايات المتحدة، لخصتها مصادر دبلوماسية فرنسية بقولها إن السياسة الأميركية القائمة على "ممارسة الضغوط القصوى على إيران لن تنجح، وبدل ذلك يتعين اتباع نهج الضغوط مقرونة بالمفاوضات"، وليس الاكتفاء بالضغوط والعقوبات والتهديد.

ثمة توافق بين واشنطن والأطراف الآخرين حول الأهداف المطلوب تحقيقها من إيران، لكن هناك اختلافاً حول النهج والوسائل المفضية إلى ذلك. ووفق القراءة الأوروبية، ثمة مأخذ رئيسية على النهج الأميركي القائم على وأد الاتفاق وفرض أقصى العقوبات. تعتبر هذه المصادر أن سياسة واشنطن لن تسفر عن نتائج حاسمة، بل إنها تغذي التوتر في المنطقة وستقوي العناصر الأكثر راديكالية داخل النظام الإيراني، مشيرة بشكل خاص إلى الحرس الثوري.

بالتالي ليس من الواضح أن الضغوط الأميركية ستدفعهم إلى الانسحاب، أو أن العقوبات الاقتصادية ستحملهم على التخلي عن المكاسب الاستراتيجية التي حققوها في هذه البلدان من أجل التهدة مع واشنطن.

المتحدة، وبالتالي لن تكون "العقوبات الأقسى في التاريخ"، ولن يجري تصفير الصادرات النفطية. فضلا عن العلاقة مع تركيا والعراق إقليمي وروسيا والصين دولياً، بقي الاتحاد الأوروبي في الاتفاق النووي وبقي الطلب العالمي على النفط الإيراني. تراهن إيران على أصوات ومواقف أوروبية ترى أن العقوبات لا تضعف هذا النوع من الانظمة، وإنما تصيب الناس والتيار الاصلاحى فيها سيكون الضحية الاولى للعقوبات الجديدة. كما انها تراهن على الوقت وعلى قدرتها انتظار نهاية ولاية ترامب، وستحاول التعايش مع تقلص عائدات النفط لعامين في انتظار معرفة ما اذا كان سيُعاد انتخابه، ثم تتخذ بعدها قراراً في شأن المفاوضات. حتى ذلك الوقت، سيضيق الأميركيون الخناق عليها، وسترفع هي التفاوض من موقع ضعيف، وستفعل أموراً مقلقة لإدارة ترامب، بحيث لا تكفي مقاومة العقوبات داخل حدودها، وإنما ستنتقل المعركة إلى خارج أرضها، وستتحرك أوراقها الإقليمية التي تطاول أمن المضايق والممرات المائية والبحرية، وربما أيضاً المصالح والقواعد الأميركية.

حتى اليوم، ما زال الموقف الرسمي الإيراني يقول أن طهران ستبقى ملتزمة بالاتفاق ما دامت تجد فيه مصلحتها الوطنية، أي ما دامت مستمرة في تصدير نفطها والتعامل التجاري والاقتصادي مع الخارج، بما في ذلك الدول الأوروبية. مستقبل

مقاطعة محادثات جنيف التي دعا إليها أخيراً المبعوث الأممي. وإذا كانت راعت تفاهات روسيا في سوريا، فإنها لا تزال تنتشر في أماكن كثيرة بعيداً من الحدود مع إسرائيل، وتعد لفتح جبهة شرق الفرات، وعادت إلى المناورات بين فترة وأخرى مهددة بأقفال مضيق هرمز. لذا، لم يكن أمام الرئيس الأميركي سوى رفع وتيرة الضغوط على جميع المتمسكين بالاتفاق النووي، مهدداً بمزيد من العقوبات على مخالفي سياساته. يعكف جنرالته على توحيد القوى العربية الحليفة لمواجهة أي طارئ، حتى إسرائيل التي قيدت موسكو تحركاتها في أجواء سوريا، اتجهت إلى جبهة لبنان في حرب نفسية ضاغطة على حزب الله.

إيران التي اثبتت براعة في الالتفاف على العقوبات الأميركية سابقاً، تتهبب الموقف هذه المرة. لكن من دون أن تصاب بالذعر والهلع. في مقابل سياسة العقوبات والضغوط الأميركية، لديها رهانات وحسابات وخطط احتواء وتكيف. فهي بعدما تكيفت مع عقوبات دولية تحت غطاء مجلس الأمن، يسهل عليها التكيف مع عقوبات ثنائية تطبقها الولايات المتحدة ولا تؤيدها دول كثيرة.

تشعر إيران بأنها ليست وحدها، وأن ظروف اليوم أفضل من ظروف العقوبات الأولى في العام 2012، وأن العالم ليس موحداً خلف الولايات